لحن العوام

تأليف أبي بكر الزبيدي
تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب
القاهرة ١٩٦٤

نقد الدكتور عبد العزيز مطر

هذا الكتاب ـ مع صغر حجمه ـ من أهم مؤلفات اللغوى الاندلسى : أبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى (ت ٣٧٩ هـ ـ ٩٨٩ م) صاحب كتاب « طبقـــات النحويين واللغويين » و « مختصر كتاب العين للخليل » و « الاستدراك على أبنيـــة سيبويه » وغيرها . وهو أول كتاب ألف فى لحن عامة الاندلس ، وكان مصدرا أصيلا لمن كتبوا فى موضـــوعه ، فى الاندلس ، وصقلية ، والمغرب ، ولكنه بالنسبة الى الكتب المؤلفة فى لحن عامة المشرق مسبوق بنحو عشرين كتابا لأئمة اللغة ، كالكسائى ، والفراء ، وأبى عبيدة ، والاصمعى ، وأبى عبيـــد القاسم بن سلام ، وابن السكيت ، وأبى عثمـــــان المازنى ، وأبى حاتم السجستانى ، وابن قتيبة ، وثعلب ، وغيرهم .

ويراد باللحن : الخطأ فى اللغة العربية الفصحى : أصواتها ، أو نحوها ، أو صرفها ، أو معانى مفرداتها . وتركيب « لحن العامة » يصدق على ما يشيع من خطأ فى لهجات الخطـــاب عند عامة الشعب ، ثم ينبه اليه اللغويون لئلا يقع فيه الخاصة من الكتاب والشعراء والخطباء ، كما يصدق على ما يتسرب من أخطاء العامة الى لغة الخاصة فيجمعه اللغويون وينبهون اليه لتنقية اللغة الفصحى من شوائبه . أما تركيب « لحن الخاصة » فهو فى اختلافه عن « لحن العامة » متأثر بالبيئة ، والعصر ، والمستوى الثقافى ، ففى القرون الاسلامية الاولى كان من الممكن التمييز بينهما بسهولة ، أما فى القرون المتأخرة ـ ابتداء من القرن الرابع ـ فقد أصبحنا نرى فيما روى من أخطاء الكتاب والشعراء قدرا كبيرا مما كان ينسب الى العامة ، وعلى حد تعبير اللغوى الصقلى « ابن مكى » (ت ٥٠١ هـ) فى كتابه القيم « تثقيف اللسان » : « تساوى الناس فى الخطأ واللحن الا قليلا . وانما يتميز أولئك القليل ـ على ما بهم من تقصير ـ عند المباحثة ، والمكاتبة ، وقراءة الكتب ومواضع التحقيق . فأما عند المخاطبة والمحاورة فلا يستطيعون مخالفة ما تداوله الجمهور واستعمله الجم الغفير » .

والاخطاء التى يصححها « الزبيدى » فى هذا الكتاب مزيج من اللونين السابقين ، فهو يورد الخطأ بقوله : ويقولون : .. ثم يذكر صوابه ، ويحتج له . ثم اذا كان الخطأ فيه مشتركا بين العامة والخاصة يعقب بقوله : « وقد لحن فى هذا رجل من جلة الخطباء » ، و « قد غلط فى هـــذا بعض جـــلة الادباء » ..

ويمكن تقسيم كتاب الزبيدى قسمين : القسم الاول : « ما أفسدته العامة » . ويشمل ما غيرت العامة فى أصواته فأبدلت فيه حركة بحركة ، أو صوتا ساكنا بآخر ، أو سكنت متحركا ، أو حركت ساكنا ، وما غيرت فى صيغته المقيسة أو المسموعة عن العرب الفصحاء ، كالتغير الذى طرأ على صيغ المشتقات ، والتصغير ، والجموع .

أما القسم الثانى فهو : « ما وضعوه فى غير موضعه » وهو ـ كما تبينا ـ خاص بالخطأ فى دلالة الالفاظ بالنسبة للدلالة الواردة عن العرب الفصحاء . وذلك يشمل ثلاثة أنواع :

١ ـ العام الذى خصص ، كتخصيص « اللحاف » بالغطاء

الذى يكون على السرير خاصة . وهو فى اللغة أعم ، اذ يشمل كل ما التحف به .

٢ ـ الخاص الذى عمم ، كاطلاقهم لفظ « الاستحمام » على حالتى الاغتسال بالماء البارد أو الحار . وهو فى اللغة خاص بما كان بالماء الحار .

٣ ـ ما تغير مجال استعماله كقولهم للكمثرى : الاجاص . والاجاص ـ فى اللغة ـ ضرب من المشمش .

والزبيدى لا يقتصر على ذكر الخطأ العامى وصوابه ، بل يتوسع فى عرض المادة ، فيشرح ويستشهد بشاهد أو أكثر على صحة الرأى الذى يراه . وكثيرا ما يذكر السند عند استشهاده بالحديث . ويهتم بالمقارنة بين أخطاء عامة الاندلس وأخطاء عامة المشرق التى رآها فى الكتب المؤلفة لهذا الغرض . كما يهتم بذكر اللهجات ، وأصول الكلمات المعربة ، مع وضوح شخصيته ، وسعة روايته .

أما محقق هذه الطبعة من الكتاب فهو الدكتور رمضان عبد التواب ، وهو متخرج فى كلية دار العلوم ، منذ سنوات ، ثم سافر الى ألمانيا عام ١٩٥٨ حيث حصل على الدكتوراه عام ١٩٦٢ بدراسته فى « الغريب المصنف » لأبى عبيد القاسم بن سلام . وعين بعد عودته مدرسا بكلية الآداب بجامعة عين شمس .

وليس من شك فى أن الدكتور عبد التواب قد بذل جهدا ، وهو يحاول تحقيق هذا الكتاب ، ولهذا أبدأ بشكره على هذا المجهود ، وان كانت الغاية التى أجهد نفسه من أجلها لم تتحقق بعد . فلا يزال فى الكتاب تحريف كثير ، وتصحيف أكثر .. تحريف لم يقتصر على كلام الزبيدى نفسه ، بل شمل أحاديث الرسول عليه السلام ، ووقع فى الامثال السائرة المشهورة ، وفى أسماء الاعلام . بل وأكثر من ذلك كتب المحقق الشعر على أنه نثر ، بل نثر غير مفهوم ! وبقيت نصوص كثيرة بأخطائها التى كانت فى المخطوطة ، نسخها الدكتور كما تراءت له ، ثم علق عليها بقوله : « كذا فى الاصل » .

وقد منح نفسه حرية مطلقة فى أن يغير فى النص ليستقيم الكلام فى تقديره . ويحذف من النص بعض ما لم يتبين وجهه .

كل هذا ـ وسالم بتفاصيله ـ دعانى الى أن أكرر هنا ما قاله الزميل المحقق عبد الستار فراج ، فى عدد يوليو ١٩٦٤ من « المجلة » : « ان الكتب التى تتعرض للغة ، وينتشر فيها الخطأ ، ضررها أكثر من نفعها ، وعدم نشرها أولى من تشويه الصفحات بها » .

ومع أن المحقق أورد فى نهاية الكتاب ثلاثا وتسعين غلطة ، استدركها هو وأستاذه الالمانى « شبيتالر » فان فى الكتاب ـ غير ذلك ـ أخطاء كثيرة وكبيرة . وقد استبعدت مما أذكره هنا ما يحتمل وجهين فى قراءته ، وما أرجح أنه مطبعى يسهل ادراكه . وسأقتصر على سبعين ملحوظة ، اقدمها خدمة لتراث العربية ، الذى يعانى محنة فى النشر لم يسبق لها مثيل .

والكتاب بعد هذا صغير ـ كما قلت ـ يقع فى ٣٢ ورقة مصورة (٦٣ صفحة) !!

وهذه هى الملاحظات التى بنيت عليها حكمى على هذا التحقيق (!) :

١ ـ ص ٤ جاء هذا النص فى بيان مزايا اللغة العربية : « واختارها من بين اللغات لأنبيائه ، وصفوة أوليائه ، عند حلولهم دار المقامة ، ومحل الكرامة ، فيها وآتاها من بها جل وتعالى يستمعون » .

وقد علق المحقق على « من بها » بقوله : « فى الاصل : من بهم . ولا يزال فى العبارة بعض الاضطراب ! »

وصواب عبارة المؤلف التى وقف عندها المحقق ، وغير فيها ، ثم اعترف بأنه لا يزال فيها بعض الاضطراب : « فبها واياها من ربهم ـ جل وتعالى ـ يستمعون » أى أنها اللغة التى يكلم الله بها أنبياءه يوم القيامة ، وهم يسمعونها ويفهمونها . ولو تأمل لما فاته أن « من بهم ـ جل وتعالى » هى « من ربهم » وليست من بها !!

٢ ـ ص ٥ « الى أن وضع أبو حاتم كتابا اعتزم به » علق المحقق بقوله : « فى الاصل : اعتزى » . وكان المنهج يقتضيه ألا يغير الكلمة الا اذا تأكد لديه فساد المعنى .

وصواب كلمة المؤلف : « اغتزى » (بالغين) أى قصد وأراد ، من الغزو وهو القصد (راجع المعجمات) ولم يفهم المحقق هذا الوجه فحرف وصحف « اغتزى » الى « اعتزم » !

٣ ـ ص ٨ « وانما نذكر منه ما يتوقع الغلط من الخاصة فيه ، نحو ما رأيت لبعض الكتاب الذين أدركوا بانتحالهم علم الكتابة أشرف الخطط العلية ، فى كتاب كتبه الى بعض وكلائه أن « ابن المقفع » جنح الى كذا » .

وقد علق المحقق بقوله : هو عبد الله بن المقفع . وعلق على « جنح » بقوله : « هكذا فى الاصل دون ضبط ، ولعل الخطأ من هذا الكاتب الذى يتحدث عنه الزبيدى كان فى ضبط صيغة الفعل جنح بضم النون أو ما أشبه ذلك » !

وكل هذا غلط ، فالمحقق ظن الكاتب يذكر « ابن المقفع » الاديب المشهور . وهذا لم يحدث ولم يرده المؤلف . والصحيح أن العبارة التى أخطأ فيها الكاتب هى « ابن المفقع » بتقديم الفاء . وبيان هذا الخطأ أن أصلها « ابن المفقأ » وهى ذم من قولهم : تفقأ الرجل شحما . وخطأ الكاتب انما هو فى قلبه الهمزة عينا . والغريب أن هذا اللفظ ، وغلط بعض الكتاب فيه ، قد ورد بعد ذلك فى كتاب الزبيدى نفسه (ص ١٥٩ من الكتاب المحقق) ولأن الدكتور المحقق لم يهتد الى موضع الخطأ فى « ابن المفقع » علق فى ص ١٥٩ تعليقا غريبا ، فالزبيدى يقول : « ويقولون هو مفقوع العين . قال محمد : والصواب هو مفقوء العين . وقد تفقأت عينه ، وقد تفقأ الرجل شحما . وقد ذكرنا فى صدر كتابنا غلط كاتب من جلة الكتاب فى هذا » والمؤلف يشير بهذا الى قول الكاتب « ان ابن المفقع » أى المفقأ .

وكان تعليق المحقق على قول الزبيدى : « وقد ذكرنا فى صدر كتابنا .... » :

« لم يتقدم شىء من ذلك ولعله سقط من الكتاب » ولو فكر ودبر ورجع الى صدر الكتاب مرة أخرى لاهتدى الى موضع

الخطأ فى ابن المقفع (بتقديم الفاء) ولما كذب المؤلف ، أو ادعى سقوط الكلمة ، وهى بارزة فى ص ٨ ..!!

٤ ــ ص ٩ « قال محمد : وكان الذى دعانا الى تاليف هذا الكتاب ما أملناه (فى الثقة التى أسندها) الى المؤلف الامام الفاضل ... الحكم المستنصر بالله » .

وهذه الزيادة الركيكة فى الاصل سببها أن المحقق لم يقرأ العبارة على وجهها الصحيح هكذا :

« ما أمضاه الى المؤلف الامام .. »

٥ ــ ص ١٠ « من الزيغ الزلل »

الصواب : « من الزيغ والزلل » .

٦ ــ ص ١٤ « ويقولون : اللهم صل على محمد وآله » وقد علق المحقق فى الهامش : « بعده فى الاصل : قال محمد فذو وذى . ولا محل لهذه العبارة هنا » .

وهكذا يحذف المحقق من النص ما لم يستطع توجيهه !

والصحيح ان هذه العبارة هى : « قال محمد : كذو » وقد ذكر المؤلف قبل ذلك أن « ذو » لا تضاف الا الى الظاهر . فقوله هنا « كذو » معناه أن « آل » مثل « ذو » لا تجوز اضافتها الى مضمر ، بل تضاف الى الظاهر .. !!

٧ ــ ص ١٦ حذف المحقق من الاصـــل جمـلة لم يستطع قراءتها ، وهى :

« والجشم : عكن البطن » (فى الاصل عطانة) (المخطوطة ورقة ٣ ــ ب) والعكن : جمع عكنة ، وهى الطى الذى فى البطن من السمن .

٨ ــ ص ١٨ ومن الكلمات التى لم يستطع الدكتور قراءتها وتحقيقها ، ما جاء فى الكتاب :

« والبرمان أيضا .... » ثم علق فى الهامش : « موضع كلمة غير مقروءة فى الاصل ! »

ولو دقق لتبين أن العبارة الصحيحة هى : « والبريمان أيضا : الكبد (والسنام) » (راجع المعجمات) .

٩ ــ ص ٢٠ أخطأ فى هذا الرجز فكتبه هكذا :

لما رأتْ شيبَ قذالى عيسا
وحاجَتِى أعقبا خَلِيسا
... ...
وصامت الاثنين والخميسا
عبادة كنتُ لها تَفريسا

والصحيح : وحاجبى أعقبا (مثنى حاجب) و « تقريسا » (بالقاف وكسر النون) . وقد أعاد الخطأ فى « تفريســـا » فى الفهرس (٣٣٩ من نفس الكتاب) ، ولم يستطع المحقق ولا أستاذه « شبيتالر » ، نسبة هذا الرجز الذى ذكر المؤلف أنـه لبعض الأعراب . وهو للمذافر الكندى ، كما فى مخطوطه « خلق الانسان » لثابت بن أبى ثابت (ورقة ٣٠) !!

١٠ ــ ص ٣٠ « هى الطرة والكفة ، وكفة القميص بالضم » بتكرار الكفة ، وعلق فى الهـــامش على الكفة بقوله : « فى الاصل : والكهنة » .

والصحيح : « هى الطرة والكبنة ، وكفة القميص بالضم » من كبن الثوب أى ثناه الى داخل ثم خاطه (المعجمات) .

١١ ــ ص ٣٦ « قيل كراسة لأنها مطارقة بعضها فوق بعض » وعلق المحقق بقوله : « هكذا فى الصفدى ، وفى الاصل : منطارقة » .

ولو تامل قليلا لعلم أنها « متطابقة ، بعضها فوق بعض » .

١٢ ــ ص ٣٦ ومن تغيير ما فى الاصل للعجز عن فهمـــه قوله :

«ورجل كروس للشديد الرأس المجتمعة » وعلق بقوله : « فى الاصل المجمعه » .

وماجاء فى الاصل هو الصحيح ، وضبطه « المجمعه » (بضم الميم وفتح الجيم وتشديد الميم الثانية المفتوحة وكسر العيـن والهاء) أى المجمع الرأس . ولا يخفى أن الرأس مذكر ولا يجوز وصفه بانه « المجتمعة » .

١٣ ــ ص ٣٨ « مثل الحرشاء » (بكسر الحاء) .

صواب ضبطها : الحرشاء (بفتح الحاء) (راجع المعجمات)

١٤ ــ ص ٤٠ « والعائر هو الرمد مثل الشاهر »

والصحيح « مثل الناعر » وهو العرق الذى يسيل دما . يريد أن العائر ليس اسم فاعل هنا ، بل هو اسم بمنزلة الناعر والباطل والكاهل .

١٥ ــ ص ٤١ ومن التعليقات الخاطئة التى تشكك فى نص الكتاب بغير علم ، تعليق المحقق على ما جاء فى الاصل فى سند حديث عن زيد بن أرقم : « حدثنا أحمد بن سعيد قال حدثنا ابن الاعرابى عن أبى داود السجستانى » قال المحقق فى تعليقه على « ابن الاعرابى » : « كذا بالاصل . والظاهر أن هنا سقطا فان بين ابن الاعرابى وأحمد بن سعيد مائة وعشرين عاما ، فقد توفى الاول ٢٣٠ والثانى ٣٥٠ » .

وليس هنا سقط ، ولكن المحقق لم يعرف أن هناك محدثا بهذا الاسم ، وهو أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد ، ابن الاعرابى ، وهو بصرى صـــوفى ، سمع أبا داود السجستانى وتوفى عام ٣٤٠ هـ (ترجمته فى تذكرة الحفاظ للذهبى ٨٥٢/٣) أما ابن الاعرابى اللغوى (الذى ظن المحقق أنه الاوحد) فهو أبو عبد الله محمد بن زياد الاعرابى ، الـكوفى ، المتوفى عام ٢٣١ هـ وليس هو المقصود فى السند .

١٦ ــ ص ٤٧ من الكلمات التى لم يستطع تحقيقها فكتبها كما هى ، ثم كتب فى الهـامش : « هكذا فى الاصل » ! قوله : « والفرو : المشقة والتيم » !

وتحقيق العبارة : « والفـرو : المستقة والنيـم » (الكلمة الأولى بضم الميم وسكون السين وفتح التاء أو ضمها . والكلمة الثانية بالنون المكسورة : راجع المخصص ٨١/٤) .

١٧ ــ ص ٥٣ « وقد روى « أبو العباس المبرد » ان « ابن أبى اسحق » كان يجمع بين الهمزتين ، ويخففهما فى هذا المثـال وغيره ، ويقول انما هو كسائر الحروف ، ويجمع « خطيئة » على « خطائىء »

والصواب : ويحققهما (بالقـــافين) كما هو واضح فى « خطائىء » .

١٨ ــ ص ٥٨ لم أكن أتصور أن يخطىء مدرس فى الجامعة فى فهم مثل مشهور ، ويحرفه ، ثم يقول : كذا بالاصل ! فقد جاء فى الكتاب المحقق (!) : « وتقول العرب : قد أعزم لو أعزم » وعلق المحقق : كذا بالاصل .

وكذلك كتب المثل في فهرس الامثال !

وصحة المثل : « قد أحزِمُ لو أعزِم » (الفعل الاول بالحاء والثاني بالعين) وقد جاء في الكامل للمبرد (١٧٦/١) ووضحه المبرد بقوله : « أعرف وجه الحزم ، فان عزمت فامضيت الرأى فأنا حازم ، وان تركت الصواب وأنا أراه وضيعت العزم لم ينفعنى حزمى » !

١٩ ـ ص ٧٨ « فقوله طرز يدل على أن الواحد طراز » وعلق على « يدل » بقوله : في الاصل : بذلك .

ولا أدرى لماذا لم يثبتها : يدلك .

٢٠ ـ ص ٧٨ ضبط بيت الاعشى

فرميتُ غَفْلةَ عينِهِ عن شاتِه

فأَصبتُ حبةَ قلبها وطحالِها

بكسر اللام من « طحالها » وهو خطأ .

والصواب : وطحالها بالنصب عطفا على « حبة » (راجع القصيدة ٣ في ديوانه) .

٢١ ـ ص ٧٩ « تقول هذه موسى حديدة »

علق المحقق على « حديدة » بقوله : « هكذا في الاصل والصفدى ، وفي اللسان جيدة » لماذا هذا التعليق ؟ أليست « حديدة » وصفا على فعيلة من « الحدة » ؟

وهل هناك تناقض بين ما جاء في الاصل وما ذكره صاحب اللسان ؟ ان كليهما وصف الموسى بوصف يبين انها مؤنثة !!

٢٢ ـ ص ٧٩ « وأكثر اللغويين على أن الالف في « موسى » لغير التانيث ولذلك ما يلحقونها التنوين »

وقد علق المحقق بقوله : « في الاصل ما يلحق بها التنوين » والحق أنها ليست ما يلحقونها ولا « ما يلحق بها » . فالكلام لا يستقيم مع وجود « ما » النافية في « ما يلحقونها » ؟

فمن الوضوح بمكان أن الالف في موسى اذا كانت لغير التانيث فلا بد أن يلحقها التنوين ، لانها حينئذ تكون مصروفة ، وفي اللسان : « قال أبو عمرو وسأل مسبرمان (محمد بن على من أصحاب المبرد) أبا العباس (المبرد) عن موسى وصرفه فقال : أن جعلته فعلى لم تصرفه (لأن الالف هنا للتانيث) وان جعلته مفعلا من أوسيته صرفته (لأن الألف هنا لغيرالتانيث) . وهذا الاخير هو مذهب سيبويه اذ قال في كتابه (٢٤٥/٢) : « أما أفعى وموسى فالالف فيهما بمنزلتها في مرمى » ومعنى هذا ان الالف لغير التانيث وأن موسى يلحقها التنوين .

٢٣ ـ ص ٨١ « ووجدت بخط أبى ـ رحمه الله ـ أنشدنا « محمد بن حميد الجرجاني » كاتب « على بن عبد العزيز » قال : أنشدنا « أبو على محمد بن عبد الصمد يحيى » :

. . . .

ترك المحقق هذا البيت ووضع مكانه نقطا ، لانه لم يستطع قراءته ، وعلق في الهامش : « مكانه بيت من الشعر لم أتبين قراءته ، وهو : على أن معاصى دنيا واخرت عنبا فامتلا له عتبا (بدون نقط) » .

وهذه هي القراءة الصحيحة للبيت :

تَجَنَّى عَلَيَّ إذ يعاتبنى ذنبا

فأَخَّرتُ عُتْبى فامتلا قلبُه عَتْبَا

« ومحمد بن عبد الصمد » ليس في اسمه « يحيى » بل هي « تجنى » جزء من البيت !

اى تجنى على فعاتبنى على ذنب لم يقع منى ، فاخرت عتباه (وهو الاسم من الاعتاب) أى ارضاءه فامتلأ قلبه عتبا على . ولذلك قال بعده :

فلو لِي قلوبُ العالمين بأَسْرِها

لما مَلأَتْ لى منه مَعتبةٌ قَلْبا

٢٤ ـ ص ٨٢ وهذه كلمة تسهل معرفتها ، ولم تكن في حاجة الى التعليق المشهور ، أعنى « هكذا في الاصل ! » هذه الكلمة أوردها المحقق في كتابه هكذا :

« هكذا قال : فلو لى قلوب ، فأشربت به »

ولو فكر في السياق لعلم أنها « فاستربت به » مشتقة من الريب ، وهو الشك . وبعدها ما يؤيد ذلك وهو قول الزبيدى « لأن « لو » لا يليها الا الفعل ظاهرا أو مضمرا الا مع أن »

ولو راجع « المدخل » لابن هشام اللخمى (وقد ذكره بين مراجعه) اوجد هذه الكلمة كتبت صحيحة « فاستربت » (ص ١٠) .

٢٥ ـ ص ٨٧ « والصواب منجم وهو مفعل من نجم الشيء اذا بدا وظهر كانه ما على العود » .

ووقف المحقق هنا أيضا وكتب « كذا في الاصل » وفي الصفدى نتاى ! »

والصحيح « كانه نتأ على العود » (راجع استخدام نتأ ومشتقاتها في تفسير نجم في المعجم الوسيط ٩١٢/٢) .

٢٦ ـ ص ٨٧ « ومنه منجم الكعب والعرقوب وهو موضع نجومهما » وبعد هذا النص في المخطوطة كلمة حذفها المحقق لأنه لم يفهمها ـ ولا حق له ـ قال : « في الاصل : فنتوئهما »

ولا أدرى لماذا يحذف من الاصل كلمة واضحة ، لا تحتاج منه الا أن يجعلها « ونتوئهما » ولو فهمها لوضحت له « ما » في نفس الصفحة وأنها « نتا » !!

٢٧ ـ ص ٨٧ (أيضا) « وأما الميجمة فحجر يدق عليه الادم »

وقد علق المحقق بقوله : « في الاصل المفمة ، تحريف . وفي القاموس : والميجمة بالكسر : الكذين وهي مدقة القصار » ولكنه لم يشرح لنا كيف تكون مدقة القصار حجرا يدق عليه الادم ؟ وما الادم على هذا المعنى ؟

وصحة الكلام : « وأما الميجمة فحجر يدق عليه الارم » والارم (بكسر الهمزة وفتح الراء) حجارة أو نحوها تنصب في الصحراء ليهتدى بها . وفي الصحاح (وجم) : والوجم بالتحريك : واحد الاوجام ، وهي علامات وأبنية يهتدى بها في الصحارى (وراجع الصحاح « أرم » والوسيط ١٤/١ و ١٠٢٤/٢) .

٢٨ ـ ص ٨٨ « النعنع الطف من الثمام نبتا ، والثمام أطيب منه ريحا »

والصحيح : من النمام ، والنمام أطيب .. (بالنون المفتوحة وتشديد الميم) وهو الذى يطلق على نوع من السعتر البرى ، وعلى نوع من النعنع يسمى نعنع الماء ، واحدته نمامة (المعجم الوسيط ٩٦٤/٢) أما الثمام فهو عشب من الفصيلة النجيلية ، يسمو الى مائة وخمسين سنتيمترا ، فروعه مزدحمة متجمعة (الوسيط ١٠١/١) وهو لا يقارن بالنعنع كما بينت .

٢٩ ـ ص ٩٥ من تحريف ما فى الاصل لان المحقق لم يفهمه ، ما جاء بعد بيت ذى الرمة :

ويومَ يظلُّ الفرخُ فى حِجرِ غيرِه
له كوكبٌ فوق الحِداب الظواهر

« وكوكب الشىء : معظمه » . وقد علق المحقق على الشىء بقوله : فى الاصل « الحر » والتصحيح من الصحاح « ككب).

وكوكب الحر ، كما جاء فى الاصل المخطوط هو الصحيح وهو المراد هنا ، فالفرخ يظل فى حجر غيره أو بيت غيره من شدة الحر ، وقد جاء فى شرح الديوان (٢٨٧) : « الكوكب معظم الحر » على أن كلام الصحاح أعم ولا يمنع من ارادة الحر ، فكلمة « الشىء » تصدق على الحر وغيره .

٣٠ ـ ص ٩٨ واذا كان الخلط بين الشعر والنثر يقع من المستشرقين لجهلهم بالذوق العربى ، فلم أكن أتصور أن يقع من الدكتور عبد التواب . فقد وقف أمام ست كلمات لم يستطع فهمها ، ولم يستطع أن يتبين أن هذه الكلمات موزونة ، وأنها جزء من بيت شعر مشهور يستشهد به النحويون !! فوضع بين النثر هذه الكلمات هكذا :

« انها مطبعة من نابهـا لا تصيرها » ثم علق « كذا فى الاصل » !!

والصواب :

(قال أبو ذؤيب الهذلى :

فقيل تَحَمَّلْ فوقَ طَوْقِكَ) إنَّها
مُطَبَّعةٌ مَن نابَها لا يَضِيرها

وفى رواية : من يأتها (راجع ديوان الهذليين : ١٥٤/١ وشرح اشعار الهذليين للسكرى (تحقيق عبد الستار فراج) ١/ ٢٠٨ واللسان (ضير) و (طبع) .

٣١ ـ ص ١٠٩ « قال الشاعر :

ما بين لقمتِه الأُولى إذا انحدَرَت
وبين أُخرى تليها قِيد أُظفُورِ »

وعلق المحقق بقوله : « البيت لأم الهيثم » ولكنه فى التصحيحات التى نسبها لأستاذه الالمانى « شبيتالر » قال : « الصواب : أنشدت البيت أم الهيثم » !

ولم يستطع المحقق ، ولا استاذه ، نسبة البيت الى قائله ، وهو الشاعر حميد الارقط كما فى العقد الفريد ١٨٦/٦

٣٢ ـ ص ١١٣ « قال الشماخ

توجَّسْنَ واستيقن أن ليس حاضرا
على الماءِ إلا المقعدات القواقِز »

هكذا كتب « القواقز » بالقافين ، وضبط القاف الثانية بالفتح والكسر ..!

وكذلك فعل فى فهرس الشعر ، ولو لم يفعل لحسبته خطأ مطبعيا .

والصواب : القوافز (بالفاء المكسورة) (الاساس واللسان) .

٣٣ ـ ص ١١٤ « والحوازق : شواخص فى البئر تنبو عن حرابها » وكذلك نقل المحقق فى هامشه عن البارع للقالى .

والصحيح عن جرابها (بالجيم) وهو جوفها من أعلاها الى أسفلها (الصحاح واللسان : جرب) .

٣٤ ـ ص ١٢٥ « وحكى عن بعضهم أنه قال لرجل قطع له سراويل : « وسع نيفقها ، وعدل مسوقها ، واحكم منطقها » .

لم يضبط المحقق الجملتين الاخيرتين ، وعلق فى هامشه : كذا فى الاصل !

ولو أنه رجع الى « أساس البلاغة » ٤٦٧/٢ و « تاج العروس » (نفق) لوجد النص السابق مضبوطا صحيحا هكذا :

« وَسِّع مُنَفَّقَها ، وخَدِّل مُسَوَّقَها ، وأَحْكِم مُنَطَّقَها » .

٣٥ ـ ص ١٢٦ « فأما شقق بالكسر فجمع شقة ، وهو ماشق من لوح أو خشب أو غيرهما » .

وكلمة « خشب » من عند المحقق . وكتب تعليقا عليها : فى الاصل « شون » .

والذى فى الاصل كما قرأته أنا ـ وهو الصحيح ـ « من لوح أو قرن » والقرن جعبة من جلود تشق ثم تخرز (المعجمات) . أما « لوح أو خشب » فلا معنى لها .

٣٦ ـ ص ١٢٧ جاء هذا الرجز هكذا :

مَحَلُّها إن عكف الشَّقِيفُ
الدَّرب والعُنَّة والكَنِيفُ

وصحته : الشفيف (بفاءين) وهو لذع البرد . والزرب (بالزاى) وهو حظيرة الغنم .

١٧ ـ ص ١٣١ من تحريف النص الاصلى قوله : « العجل جمع عجول وهى الفاقد » وكلمة «الفاقد» لم ترد فى المخطوطة ، وعلق عليها بقوله : « فى الاصل العايل » .

والذى فى المخطوطة (ورقة ١٨ ـ ١) : « وهى العليل لولدها » ولكن المحقق عجز عن قراءة الجملة فلجأ الى «اللسان» فوجد لفظة « الفاقد » فأثبتها ، وترك كلمة « لولدها » (أول السطر ١٢) وكانت الامانة تقتضيه أن يذكرها ، وكان المنهج يقتضيه أيضا ألا يصحح كلمة الزبيدى بكلمة « ابن منظور » ما دام النص الوارد فى المخطوطة سليما .

٣٨ ـ ص ١٣٧ ومما لجأ اليه المحقق من تحريف النص بسبب عجزه عن القراءة الصحيحة ، ما جاء فى النص المحقق (!) :

« وقول الكوفيين عندى (أولى) لأن الاشـتقاق (يحكم) بصحته ، والقياس يشهد له » .

وقد علق المحقق على ما بين المعقوفين بانه « زيادة ليستقيم بهـا الـكلام » وعلق على « بصحته » بقوله : « فى الاصـل : يصـحبه » وعلق على « يشـهد له » بقوله : « فى الاصـل يستتب به » .

وعبارة « يحـكم بصحته .. الخ » وتعليقات المحقق كلهـا خطأ .

والصحيح كما جاء فى المخطوطة : « لأن الاشتقاق يصحبه ، والقياس نسيب به » .

٣٩ ـ ص ١٥٠ وهذا تحريف آخر للنص ، جاء فى الكتاب : « واذا اشتدت الخضرة فانها تنقلب الى السواد » وعلق المحقق على تنقلب (التى وضعها من عنده) بقوله : « فى الاصل فانها كلب السواد ، تحريف »

والاقرب الى ما فى المخطوطـة ، والى المعنى الوارد فى المعجمات : « واذا اشتدت الخضرة شاكلت السواد » وفرق بين « شاكلت » و « تنقلب الى » !!

٤٠ ـ ص ١٥٧ علق المحقق بتعليق غريب ، فقد قال الزبيدى (ص ١٥٧) « وقد أعلمتك ان فعللا (ضبطها المحقق بكسر اللام الاولى وهو خطأ) قليل فى كلامهم ، وانمـا أتت منه حروف يسيرة » .

وهذا تعليق الدكتور على هذا النص : « لم يتقدم ذلك هنا ، ولعله سقط من الكتاب » !!

وما رأى الدكتور المعلق المحقق فى أن هذا النص الذى أشار اليه الزبيدى قد سبق فى الكتاب نفسه (ص ١١٤) اذ قال عند الكلام عن ضفدع (بكسر الضاد وفتح الدال) : « وفعلل بالفتح قليل فى أبنية كلامهم » .

٤١ ـ ص ١٥٩ تكرر التعليق الغريب فى نص آخر اشـار الزبيدى الى سبقه فى صدر كتابه ، اذ قال : « ويقولون : هو مفقوع العين . قال محمد : والصواب : هو مفقوء العين ، وقد فقأت عينه ، وقد تفقأ الرجل شحما . وقد ذكرنا فى صـدر كتابنا غلط كاتب من جلة الكتاب فى هذا » .

وقد علق المحقق على كلام « الزبيدى » بقوله : « لم يتقـدم شىء من ذلك ، ولعله سقط من الكتاب » !

مرة أخرى ! التعليق غير صحيح ، فقد تقدم ما ذكره المؤلف ، ولم يسقط من الكتاب . نعم تقدم فى ص ٨ ، عندما ذكر المؤلف أنه رأى « لبعض الكتاب الذين ادركوا بانتحالهم علم الكتابة ، أشرف الخطط العلية ، فى كتاب كتبه الى بعض وكلائه ان ابن المقفع جنح .. » يريد الزبيدى أن هذا الكاتب غلط فكتب « ابن المقفع » وهو يريد ابن المقفأ (وهو أسلوب ذم من قولهم تفقأ الرجل شحما ، على ما ورد فى النص السابق ص ١٥٩) .

فلم يدرك المحقق ما يريد المؤلف ، وظنه يذكر « عبد الله بن المقفع » وترجم له فى هامشه . ولهذا كان لا بد ان يضل فى البحث عن اشارة المؤلف الى أنه ذكر ذلك فى صدر كتابه ..!!

٤١ ـ ص ١٥٩ « وأهل المشرق يقولون للذى يبيع الشراب المصنوع بالعسل والابارم : فقاع »

وعلق المحقق على « الابارم » بتعليقه المشهور : « كذا فى الاصل » .

وصحة الكلمة : « والابازير » (وهى التوابل) .

٤٢ ـ ص ١٥٩ أيضا « وانما يريدون معنى التفقؤ لأن بائعه اذا نزع صمام الاناء ثار الشراب بقوته ، ودفع بعضه فسمعت له تفقؤا »

وعلق المحقق على « بعضه » بقوله : « فى الاصل : بعلنه (دون نقط) » .

وأحب ان أسأل المحقق : هل تعبير « دفع بعضه » تعبير لغوى صحيح ، حتى ينسبه للزبيدى ؟

وهل استنفد الوجوه الممكنة لقراءة كلمة « لعلنه » ؟

فما رأيه فى أن صحة الكلمة : « دفع بغليه » من غلا الاناء غليا اذا فار وطفح . وهل تحتاج هذه القراءة الى تفكير طويل ، وتغيير الاصل الى كلمة غير صحيحة فى هذا التعبير ؟

٤٣ ـ ص ١٦٢ قول عمارة بن عقيل :

« ومن ليلةٍ قد بِتُّها غيرَ آثمٍ
بساجيةِ الحِجْلين رَيَّانةِ القَّلْبِ

هكذا ضبط المحقق « القلب » بفتح القاف وتشديدها ! .

والصواب ، القلب (بضم القاف) وهو السوار .

٤٢ ـ ص ١٦٣ « ويقولون جمادى الاولى فيكسرون الدال » وقد علق المحقق بقوله : « فى الاصل جمادى الاول ، تحريف »

ولو أنه رجع الى كتاب « المدخل » لابن هشام اللخمى ، وهو الذى يرد فيه على الزبيدى ، بعد أن ينقل نص كلامه ، لعلم أن كلمة « الاول » واردة فى قول عامة الاندلس « جمادى الاول» و « جمادى الآخر » والصواب فيهما : « جمادى الاولى وجمادى الآخرة » (المدخل ورقة ١٤ ـ ١) . فليست كلمة « الاول » هنا تحريفا ـ كما قال المحقق ـ انما هى من اقوال العامة التى صححها الزبيدى مع تصحيحه لكسر الدال فى جمادى . وكتاب ابن هشام اللخمى هذا من المصادر الاصيلة فى تحقيق كتـاب الزبيدى ، لأنه نقل منه نصوصا مباشرة ليرد عليها . ولـكن الدكتور عبد التواب اكتفى بذكر « المدخل » بين مراجعه دون أن يظهر لذلك فى الكتاب أثر ..

٤٣ ـ ص ١٧١ « وبعض العوام يقول لبائع المقص مقاص . وذلك خطأ ، لأن « مقص » مفعل من قصصت ، ولا تثبت الميم فى فعال منه ، والصواب (صاحب) المقاص » وقد أضاف المحقق كلمة « صاحب » لأنه قرأ الكلمة فى المخطوط : المقاص .

واللفظ الصحيح : « والصواب : القصاص » وهو على وزن فعال (بفتح الفاء وتشديد العين) من « قصص » كما ذكـر الزبيدى . وكان على المحقق ان يستأنس بما سبق فى الكتاب (ص ١٠١) من أن بائع السكاكين يقال له فى اللغة « السكان » ومثلها « الزجاج » .. الخ .

٤٤ ـ ص ١٧٣ « ويقولون لجمع القرية : قرايا (قال محمد والصواب قرى) » .

وعلق بقوله : ليست فى الاصل ، وهى فى الصفدى .

وقد نسى أن ينقل من الصفدى ، ومن المخطوط (والعبارة مضطربة فيه) قوله : « وقريات » (بفتح القاف والراء) .

٤٥ ـ من مظاهر اضطراب المنهج عند المحقق ، ومن اخطائه الواضحة ، ما يلجأ اليه من تحريف ما فى المخطوط ، وتغيير رأى المؤلف ، استنادا الى ما فهمه من قول مؤلف آخر ، دون أن يبحث وجه الصـواب . ومن ذلك ما جاء فى ص ١٧٣ « وينسب الى القرية « قرى » قال أوس :

كبُنْيانةِ القَرِّىِّ موضع رَحْلها

وآثار سعيها من الدو أَبلق »

وقد علق المحقق على كلمة « قرى » بقوله : « فى الاصل قرئى . والتصحيح من « شرح ما يقع فيه التصحيف للعسكرى» ٢/٢٨٤ ففيه : أبو عثمان المازنى : أهل القرى هم القرار ، ثم قال الاصمعى : القرى والقرارى أهل الامصار ، والقرار المصر وما اشبهه ، وكل من لم ينزل بالبادية فهو قرارى » .

وأقول للمحقق لقــد فاتك ــ أولا ــ أن تدرك أن القرار ، والقرى والقرارى من أصل صحيح لا معتل هو (قرر) وهو مخالف للأصــل الذى اشتقت منه « القرية » والنسب الى الصحيح غير النسب الى المعتل .

وفاتك ــ ثانيا ــ أن ترجع الى المعجمــات وكتب الصرف ، لتعرف كيف ينسب الى القرية ، وهذا أضعف الايمان بالنسبة لمن يمارسون التحقيق ، انك لو رجعت الى المعجمات لعلمت أن الناسخ الذى أكثر من التحريف كان فى حالات كثيرة حريصا على سلامة النص !

فكلمة « قرئى » (بالهمزة) الواردة فى كلام الزبيدى ، وفى بيت « أوس » هى الصواب وتحريفك اياها هو الخطأ . جاء فى اللسان (٣٨/٢٠) « والنسبة الى القرية قرئى (بفتح القاف وسكون الراء) فى قول ابى عمرو ، وقروى على قول يونس » وفى « القاموس المحيط » (قرا) وينسب الى القرية : قرئى ، وقروى » (بفتح الراء فيهما) . وفى المحكم : « قرئى وهو قول أبى عمرو » .

وفى مخطوط « المدخل » لابن هشام اللخمى (ورقة ٧٤ــ١) وينسب الى القرية قرئى على مذهب سيبويه ، وقروى على مذهب يونس » . وكلمة « القرئى الواردة فى بيت « أوس بن حجر » ، والتى حرفها المحقق الى « القرى » جاءت فى المخصص ١٢٢/٥ كما أثبتت فى المخطوط ، وكان هذا سندا للمحقق لكى يحافظ على ما فى المخطوط كما يقتضيه المنهج ، الى جانب ما أوردناه من نصــوص ، والى جانب ما نعــرف من قواعد النسب .

٤٦ ــ ص ١٧٨ « ويقولون فرس ربع للذكر والانثى ، قال محمد : والصواب رباع منقوص على مثال مكان » .

وقد علق بقوله : « فى الصفدى رباع بالكسر » ووضع علامة تعجب !! وعلق على « مكان » بقوله فى الاصل « كان » .

وصحة النص :

« والصواب : رباع بالكسر على مثال ثمان » (وهى التى قراها المحقق كان) .

ولو انك ــ قبل أن تخطىء فى الضبط ، وتكذب الصفدى ، وتضع له علامة التعجب ــ لو انك رجعت الى الصحاح لوجدت فيه : « رباع مثل ثمان ، فــاذا نصبت أتممت فقلت : ركبت برذونا رباعيا » ، قال العجاج ، يصف حمارا وحشيا :

* رَبَاعِيًا مُرْتَبِعًا أَو شَوْقَبا *

وفى الصحاح أيضا : « وهو فرس رباع (بكسر العين) ، وهى فرس رباعية » .

٤٧ ــ ص ١٨٠ « وفى الحديث عن عائشة رضى الله عنهــا أن رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ قال للوزغ فويسق ، ولم اسمعه أمر بقتله » .

ولم يعرف المحقق مرجعا لهذا الحديث فعلق بقوله : « ليس فى الفائق والنهاية » .

كأن أحاديث الرسول ــ عليه السلام ــ لم تذكر الا فى فائق الزمخشرى ، ونهاية ابن الاثير ..! وهل هما من المصادر الاصيلة التى تعتذر بان الحديث لم يرد فيها ؟ وأين الكتب الصحاح الستة ؟

ان هذا الحديث بنصه فى صحيح مسلم ١٧٥٨/٤ (تحقيق فؤاد عبد الباقى) .

٤٨ ــ ص ١٨٠ المعروف فى المنهج العامى أن المحقق لا يصح أن يجعل من مصادره الاصيلة هامشــا لكتاب آخر . ولكن الدكتور ترجم لاسماعيل بن أبى أويس وذكر مصدر ترجمتــه بقوله (انظر طبقات الزبيدى هامش ص ٥) !!

واقول للمحقق : ارجع الى « تذكرة الحفاظ » للذهبى : ٣٦٩/١ ففيها ــ لا فى هامشها ــ ترجمة « اسماعيل بن أبى أويس » !!

٤٩ ــ ص ١٨٥ « والمنكب أيضا : عون العراف ، يقال : نكب عليهم ينكب نكابة » .

واسأل الدكتور : ما معنى عون العراف ؟ وهل هذا هو معنى المنكب فى كتب اللغة ؟ ولا أنتظر جوابه ، لأنه سيكون خطأ بالطبع كما فى كتابه .

وأقول له ان صحة الكلام كما فى المخطوط ، والمعجمات : « والمنكب أيضا : عريف العرفاء »

وعبارة الصحاح : « ونكب على قومه ينكب نكابة اذا كان منكبا لهم يعتمدون عليه ، وهو رأس العرفاء »

٥٠ ــ ص ١٩٢ تكرر قول المحقق عن حديث شريف بانه «ليس فى الفائق والنهاية » !!

٥١ ــ ص ١٩٢ « قال الشاعر :

فإنى بحمد الله لا ثوبَ غادرٍ

لَبِست ولا من خزيةٍ أَتَقَنَّعُ »

وقد علق المحقق : « ينسب البيت لشخص اسمه « غيلان » فى اللسان (طهر) »

وتكرر عدم معرفة المحقق بشخصية « غيلان » حين اثبت فى فهرس الشعراء : « غيلان » دون أن يعنى نفسه بالبحث .

واقول له : « هو غيلان بن سلمة الثقفى » .

٥٢ ــ ص ١٩٤ جاء هــذا المثل « لم يحرم من فصد له » (بفتح الفاء) .

وصواب ضبطه ــ من فصد (بضم الفاء وسكون الصــاد). واصلها فصد (بالبناء للمجهول) ٥٣ ــ ص ١٩٨ قال لبيد :

كأنَّ دماءَهم تجرى كُمَيْتًا

ووردًا قانِئا شَعَرٌ مَدُوفُ

والشعر : جنى الزعفران »

وعلق على « جنى » بقوله : « فى الاصل : جنا » »

والصحيح : والشعر هنا (أى فى البيت) الزعفران .

٥٤ ـ ص ٢٠٠ منح الدكتور نفسه حرية مطلقة فى تغيير النص وتحريفه ، حتى لو كان ما يثبته على سبيل التخمين ، فقد أورد هذا النص هكذا : « وقد يجوز مطرد على مفعل الذى يكون للآلة والاعمال » .

وعلق على كلمة « الاعمال » بقوله : « فى الاصل : والانفاق . وما أثبته على التخمين !! »

وأكرر ما قلته من أن المحقق لا يملك تغيير ما فى المخطوط الا اذا تأكد لديه خطأ الناسخ أو تحريفه ، وأن عليه ان يجتهد فى قراءة ما فى الاصل قبل اثبات كلمة بعيدة فى صورتها عن الكلمة المرسومة فى المخطوط .

وصحة هذه العبارة : وقد يجوز مطـرد على مفعل (بكسر الميم) الذى يكون للآلة بالاتفاق » .

والمعروف أنه لا خلاف فى أن صيغة مفعل (بكسر الميم) اسم للآلة .

٥٥ ـ ص ٢٠٩ تعود المحقق أن يحذف من النص ما لايستطيع قراءته ، ومن ذلك : « قال طفيل يصف بيتا » حذف المحقق ثلاث كلمات واردة فى المخطوط ، وعلق بقوله : « فى الاصل : بنا أوابه ، ولم أقف على وجهه ! » .

هكذا قال ! ولو تأمل الكلمات لعلم أن العبارة هى : « يصف بيتا أوى به »

ويؤيد ذلك ما جاء فى البارع للقالى (١٩) : « يصف بيتا نصبه ليستظل فيه من الشمس » .

٥٦ ـ ص ٢١٤ للمرة الثالثة ، قال عن أحد الاحاديث : ليس فى الفائق والنهاية !

٥٧ ـ ص ٢١٥ جاء فى سند أحد الاحاديث اسم « محمد بن عقيل الفريابى » .

وبدلا من أن يلقى المحقق ضوءا كاشفا على هذا المحدث ألقى عليه ظلالا من الشك ، فقال : « فى الخلاصة ٢٩٠ شخص اسمه محمد بن عقيل بن خويلد الخزاعى توفى ٢٥٧ هـ »

واذا كان الدكتور لا يعلم من مصادر الاحاديث غير الفـائق والنهاية ، فهو لا يعرف من مصادر المحدثين غير خلاصة تذهيب الكمال للخزرجى !!

ان محمد بن عقيل الفريابى محدث مصرى معروف أخذ عن قتيبة بن سعيد ، وكان الواجب التعـريف به لا التشـكيك فيه !!

٥٨ ـ ص ٢٢٠ « يقال قيرت الاناء اذا طليته بالقار فهـو مقير) وكذلك قيرت الحب بالقار » (الحب : الخابية) .

وقد علق المحقق على « قيرت الحب » بقوله : فى الاصل محرفا ربت ، دون نقط » .

وما جاء فى الاصل ليس محرفا ، بل هو صحيح ، وقراءته : ربيت الحب . أى طليتـه . والمعروف أن الرب هو الطـلاء الخاثر ، وأن العرب يقولون سقاء مربوب اذا أصلح . ومـادة « رب » تفيد الاصلاح والاتمام (راجع الصحاح) . فكيف تعد هذا تحريفا ، وتكرر كلمة « قيرت » وهى بعيدة فى صورتهـا الكتابية عن « ربت » ؟!

٥٩ ـ ص ٢٢٤ « قال محمد : والصارى الملاح ، وجمعـه صراء . هكذا روى أبو نصر وصوار أيضا ، قال الاعشى :

خَشِيَ الصوارى صولةً
منه فعاذوا بالكلاكل »

وقد علق على « صوار » بقوله : « كذا فى الاصـل والصفدى وفى القـاموس (صرى) والصـارى : الملاح جمعـه صراء وصراريون » .

والذى دعاه الى أن يكتب : كذا فى الاصل والصفدى ، أنه لم يعثر على « صوار » جمعا لـ « صار » . فلهذا غير رواية بيت الاعشى بما يوافق ما تبين لعينيه وهو يقرأ المخطوط ، دون أن يجهد نفسه فى البحث .

وصحة الكلمة « وصرارى أيضـا » وفى البيت : « خشى الصرارى » كما جاء فى ديوانه ، وفى لسان العرب . والسبب فى وقوف المحقق عند هذه الكلمة أنه راجع مادة « صرى » فى المعجمات ، ولم يراجع مادة « صرر » أيضا . ولو فعل لعرف الحقيقة !

٦٠ ـ ص ٢٢٥ : ضبط المحقق بيت ابن أحمر هكذا :

ما أَمّ غُفْرٍ على دعجاءَ ذى عَلَقٍ
يَنْفى القراميدَ عنها الأَعْصَمُ الوَقِلُ

فوضع فتحة على « دعجاء » على أساس منعها من الصرف . وصواب ضبطها فى البيت على « دعجاء » (بكسر الهمزة) لانها هنا مضافة الى ذى عاق (اسم موضع) فليست ممنوعة من الصرف ، ولذلك تجر بالكسرة .

٦١ ـ ص ٢٢٧ للمرة الرابعـة ـ قال عن أحد الاحاديث : « ليس فى الفائق والنهاية »

٦٢ ـ ص ٢٣٠ حرف المحقق حديثا شريفا ، لان اللفظ المحرف لم يرد فى الفائق والنهاية ـ للمرة الخامسة ـ فقد أثبت المحقق حديث الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ هكذا :

« وفى الحديث أن رسول الله ـ صلى الله عليه وسـلم ـ كان فى بعض مغازيه فأرملوا ، فجاءه عمر وقال : يا رسول الله ادع ببعيرات الزاد ، فادع فيها بالبركة » .

وترك كلمة « بعيرات » بدون ضـبط ، وكرر ذكرها ـ كما هى ـ فى فهرس الاحاديث .

وقد حرف المحقق هذا اللفظ ، وصحته : « بغبرات الزاد » (بضم الغين وتشديد الباء المفتوحة) وهى جمع غبر ، وغبر كل شىء : بقيته وآخره (المعجمات) .

والحديث فى مسند أحمد ٤٢١/٢ .

٦٣ ـ ص ٢٢٢ « ومنه قولهم امرأة خنثت »
الصواب : « امرأة خنث » (بضم الخاء وسكون النون : راجع الصحاح) .

٦٤ ـ ص ٢٢٦ « وهو لا يصح عندى الا على وجه تسمية الشىء بما قرب منه وما كان سننه »
الصواب : « وما كان سببه » أو « وما كان من سببه » .

٦٥ ـ ص ٢٤١ للمرة السادسة قال عن أحد الاحاديث : ليس فى الفائق والنهاية !!

٦٦ ـ لعدم تدقيق الدكتور فى الكشف عن مصادر الاحاديث ، رأيناه يضل فى ذكر أسماء رجال السند ، ومن ذلك ما جاء فى سند حديث الباكورة (ص ٢٤٦) :

« حدثنا أبو ربيع (لم يترجم له) قال حدثنا « جرير بن حازم » ، عن « يونس » عن « يزيد » عن الزهرى ، عن « ابن المسيب » عن أبى هريرة .

وفى الهامش ترجم المحقق ليونس على أنه « يونس بن عبيد » ولم يترجم ليزيد ، وكتب فى فهرس الكتاب : « يزيد » ولم ينس وضع علامة التعجب (!)

لقد خدعه الناسخ ، ولم يستطع التغلب على هذه الخدعة !

وصحة السند : « عن يونس بن يزيد » وهو يونس بن يزيد ابن أبى النجاد مولى معاوية بن أبى سفيان ، حدث عن عكرمة وسالم الزهرى ، وحدث عنه جرير بن حازم (كما جاءفىالسند) والليث . ت ١٥٢ هـ (راجع تذكرة الحفاظ ١٦٢/١) .

٦٧ — من أخطائه فى الاحاديث ما جاء فى ص ٢٤٦ « أن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — كان اذا أوتى بالباكورة دفعها الى أصغر من رآه حضر من الولدان »

والصواب : اتى بالباكورة (بالفعل الثلاثى المبنىللمجهول ، ولو كان من الرباعى لقيل أوتى الباكورة بدون الباء) .

وقد علق المحقق على عبارة « من رآه حضر » بقوله : فى الاصل : ر بالمصر ، تحريف »

وقراءة ما فى المخطوطة : « الى أصغر من بالحضرة » كما يدل عليـــه ما جاء فى سنن ابن ماجة (١١.٥) : الى أصغر من بحضرته .

٦٨ — مع اسراف المحقق فى ايراد مراجع الابيات الشعرية المشهورة نراه يقتصر فى بعضها على مرجع واحد ، ويتركبعضها بدون تخريج .

ومن ذلك (ص ٢٨٢) قول الشاعر :

فإنك لن ترى طَرْدًا لِحُرٍّ
كإلصاق به طَرَفَ الهوانِ

وانا أذكر له مراجع هذا البيت :

الامالى ١٨٠/٢ والعمدة ١٩٢/١ وزهر الآداب ١٥٠/٢ وتثقيف اللسان لابن مكى (مخطوط بمكتبتى ورقة ٣٤ — ب) !!

وفى ص ٢٨٣ أورد بيت عروة بن الورد :

بآنسةِ الحديث رُضاب فيها
بُعَيدَ النوم كالعِنَب العصير

وكان من السهل على المحقق أن يجد البيت فى ديوان عروة : ص ١١

ومن ذلك أيضا (ص ٢٨٩)

لا يَغلب الجهلُ حلمى عند مقدرة
ولا العَضِيهَةُ من ذى الضِغْن تكبينى

وهو فى أمالى المرتضى (غرر الفوائد) ٤٠٨/١ واللسان (كبا) .

٦٩ — ص ٢٨٩ ضبط المحقق هذاالبيت ضبطا يكسره هكذا :

قُبّة من مراجلٍ ضَرَبْتُها
عند بردِ الشتاءِ فى قَيْطونِ

وصحة الضبط : ضربتها (بفتح الباء وسكون التاء) . والبيت من بحر الخفيف .

٧٠ — أورد المؤلف بين مصادر تحقيقه كتابين مخطوطين هما: « المدخل الى تقويم اللسان » لابن هشام اللخمى ، و « تثقيف اللسان » لابن مكى الصقلى .

وأؤكد أنه لم يرجع اليهما : أولا لأن كتاب « المدخل » قد اشتمل على نصوص منقولة بنصها عن الزبيدى ، ولم ترد فى المخطوطة ، فلو رجع اليه لأثبت هذه النصوص الساقطة من الاصل ، كما فعل حين نقل كلمتين من « شفاء الغليل » للخفاجى وكما نقل من « تصحيح التصحيف » للصفدى . ومما يؤيد عدم رجوعه الى « المدخل » أيضا أن بعض النصوص التى أخطأ فيها ، أو عجز عن قراءتها قد جاءت صحيحة فى « المدخل » .

وهو كذلك لم يرجع الى « تثقيف اللسان » الذى فيـــه نصوص كثيرة منقولة عن كتاب الزبيدى ، لم يشر اليها المحقق . ويؤكد ذلك أنه أثبت رقم المخطوط نقلا عن « بروكلمان » فجاء هذا الرقم خطأ — اذ ان بروكلمان قد أخطأ فيه وكتبه ١٧٥٣ — وصحة هذا الرقم : ١٧٢٥ كما جاء على الورقة الاولى للمخطوط .

وفى الختام كنت أرجو من الاستاذ المحقق أن يبذل من الجهد قدرا أوفى يناسب مكانته العلمية عند عارفيه .

د. عبد العزيز مطر